

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد : رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية.  
السادة : أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية.  
السادة : رؤساء مجالس العمالات والأقاليم.  
السادة : .....

## أيتها الحضور الكريم

بداية إسمحوا لي باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء المجلس الإقليمي للعيون وساكنته قاطبة، أن نثمن مضامين الخطاب الملكي السامي بتاريخ 03 يناير 2010، القاضي بإحداث اللجنة الإستشارية للجهوية الموسعة، وكذا تنصيب أعضائها وعلى رأسها السيد عمر عزيزمان، وهي فرصة سانحة كي نهنئه على الثقة المولوية السامية التي حظي بها وذلك لما عرف به من كفاءة وتفان في العمل في جميع المناصب التي تقلد فيها المسؤولية، كما نهني أيضا السادة أعضاء اللجنة على الثقة التي وضعها فيهم صاحب الجلالة نصره الله والتي تتم عن تجربتهم الواسعة وكفاءتهم المهنية في تدبير الشأن المحلي.

وعلى هذا الأساس، فإننا نشيد بالبادرة الملكية السامية " بخصوص الجهوية الموسعة" التي اعتبرها جلالته توجها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، والنهوض بالتنمية الجهوية عن طريق الإصغاء والتشاور مع الهيآت والفعاليات المعنية والمؤهلة لإعداد تطور عام لنموذج وطني لجهوية متقدمة تشمل كل جهات المملكة.

وفي هذا السياق، فإننا ننوه بهاته المبادرة الحميدة الداعية إلى إشراك مجالس العمالات والأقاليم في إعداد التصور المستقبلي للجهوية الموسعة.

وكما تعلمون فمجالس العمالات والأقاليم تعتبر إحدى المؤسسات المنتخبة التي حظيت بعدة اختصاصات إثر التعديلات التي عرفها ميثاق تنظيم العمالات والأقاليم لمواكبة التطورات التي تعرفها الجماعات المحلية، حيث أصبح للمجلس الإقليمي "كهيئة منتخبة" مجموعة من الصلاحيات تمت برمجتها على أرض الواقع من خلال الهياكل الإدارية التي يتوفر عليها، والعمل الذؤوب الذي يقوم به ودوره الفعال في عملية التنمية المستدامة للإقليم، إلى جانب كافة المتدخلين من إدارة ترابية وجماعات محلية، وهيآت وفعاليات المجتمع المدني.

ونذكر من هذه الإصلاحات على الخصوص بعض النقاط أهمها:

- تحسين نظام المنتخب.
- مراجعة النظام القانوني لمكتب المجلس الإقليمي.
- توسيع اختصاصات المجلس.
- إقرار نظام جديد للجهاز التنفيذي.
- تخفيف الوصاية وتبسيط إجراءاتها.
- عقلنة قواعد تسيير المجلس وأجهزته المساعدة.

ومع ذلك فهذه التحسينات تظل محدودة بالقياس إلى المهام المقررة لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم، لدى وجب العمل على توسيع اختصاصهم وتعديل القانون لأن يصبح الرئيس هو الأمر بالصرف بالميزانية الإقليمية، وكذا الرفع من مستوى ممارسة الصلاحيات التنفيذية، كتكليفه مثلا ببعض الاختصاصات التي يجب أن ينفرد بها والمتعلقة أساسا بالجانب الاجتماعي الذي يهم الإقليم وكذا تزويد الجماعات القروية الضعيفة التابعة له بالتجهيزات الأساسية، وترك مسألة التواصل مع المواطنين والساكنة بشكل مباشر للجماعات الحضرية والقروية كمرحلة أولية لتشخيص حاجيات ومتطلبات الساكنة، على أن يتم دراستها وتداولها في مرحلة ثانية مع المجلس الإقليمي

وإسناد المشاريع الكبرى ذات الطابع الجهوي لمجالس الجهة حتى يكون هناك تكامل في الأدوار المنوطة من هاته الهيئات المنتخبة في إنتظار إعادة النظر في التداخل في بعض إختصاصاتها، وهو مامن شأنه أن يعزز تجربة الديمقراطية المحلية، ويكرس موضوع الجهوية الموسعة التي تنهجها المملكة المغربية الشريفة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في إطار العمل باللامركزية واللامركز.

ورغم الإكراهات السالفة الذكر، فإن المجلس الإقليمي للعيون فيما يتعلق بتقييمه لدور ومساهمة مجالس العمالات والأقاليم، حول الاستجابة لمتطلبات وحاجيات الساكنة في واقعها الحالي، فقد عمل بما يخوله له القانون من صلاحيات، وما يتوفر عليه من إمكانيات، على أن يكون شريكا أساسيا في عملية التنمية المحلية التي يعرفها الإقليم من خلال العديد من الشراكات التي أبرمها مع مختلف القطاعات الحكومية وكذا رصده لإعتمادات مهمة في إنجاز العديد من المشاريع التنموية التي همت بالأساس جانب دعم التجهيزات الأساسية، "كمحاولة منه لتقليص الفوارق التنموية بين الجماعات التابعة له". زيادة على الأدوار الطلائعية التي يقوم بها في ميادين الصحة والتعليم والثقافة والرياضة والعمل الإجتماعي كدعمه مثلا لفعاليات المجتمع المدني، ودعم المبادرة الملكية للتنمية البشرية بإعتباره عضوا فعالا في اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، وكذا إنعاش التضامن لفائدة المناطق أو الفئات المحرومة، هذا فضلا عن إختصاصات استشارية يقوم وفقها بالإطلاع على كل المشاريع التي تهم مجاله الترابي، بتقديم مقترحاته حول كل ما يتعلق بالإقليم، وهو بالشيء الإيجابي.

وعليه فإننا نطلع إلى بلورة توصيات وإقتراحات عملية من شأنها النهوض بأدوار وإختصاصات المجالس الإقليمية وتوسيعها، والإنخراط في سياسة القرب ترسيخا لمفهوم الجهوية الموسعة، كلبنة أساسية لإستكمال بناء دولة الحق والقانون وكذا تعزيز

التجربة الديمقراطية المحلية، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أملنا جد كبير أن تكلل أعمال اللجنة الاستشارية للجهوية بالنجاح والتوفيق في المهام المنوطة بها وأن تستجيب لتطلعات وآمال الشعب المغربي قاطبة، تكريسا للحكمة الترايبية الجيدة، وتأكيدا ديمقراطيا للخصوصية المغربية، وورشاً حاسماً ومحكاً حقيقياً لإنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى لكافة جهات المملكة وفي صدارتها الأقاليم الجنوبية.

وقفنا الله وإياكم لما فيه خير هذه الأمة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

